

القدوة يطالب عباس بتحمل مسؤولية غزة كاملة وعقد مجلس وطني جديد



11 مايو 2018 - 22:04

دعا الدكتور ناصر القدوة، رئيس مجلس إدارة مؤسسة ياسر عرفات، إلى الفصل ما بين المصالحة والأوضاع والاحتياجات الإنسانية والمعيشية في قطاع غزة، مشيراً إلى أن موقفه واضح منذ البداية، وهو ضرورة تحمل مسؤولية القطاع كاملاً. كما طالب بعقد مجلس وطني جديد وفقاً لما أكد عليه المجلس القديم.

جاء ذلك خلال حديث القدوة في المؤتمر السنوي السابع لمركز مسارات الذي عُقد بعنوان "نحو خطة نهوض وطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية"، بحضور حوالي 350 شخصية من السياسيين والأكاديميين والناشطين من الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 48 والشتات، في قاعات جمعية الهلال الأحمر في البيرة وغزة عبر تقنية الفيديوكونفرنس.

وتناول القدوة عناصر خطة التحرك السياسي على المستوى الدولي لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، مؤكداً أهمية الجانب المتعلق بالإجماع الوطني والهوية الوطنية، والعمل على إنجاز الاستقلال الوطني باعتباره جوهر البرنامج الوطني الموحد. فدولة فلسطين موجودة بحكم حق الشعب الفلسطيني، وبحكم إعلان الاستقلال، وحق تقرير المصير.

ورأى أن أي تفاوض مع الجانب الإسرائيلي يجب أن يكون على حدود الدولتين ونمط العلاقة بينهما. مؤكداً ضرورة تحديد الخطر المركزي الذي يهدد الوجود الفلسطيني، وهو الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، وهو الاستعمار الوحيد في القرن الحادي والعشرين.

وأضاف: إن المهمة الأولى الدولية مساعدة ودعم الشعب الفلسطيني لإنجاز الاستقلال الوطني، حيث عرفت الأمم المتحدة في العام 1974 الحقوق غير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بأن من حق الشعب الفلسطيني تحديد المصير والاستقلال الوطني، وحق اللاجئين في العودة والتعويض.

أما المهمة الثانية، فهي بناء منظومة عقوبات ضد الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على قاعدة القانون الدولي الإنساني، وعلى أساس اتخاذ عقوبات ضد المستعمرين والاستعمار الاستيطاني ومنتجاته وشركائه، وهي فكرة ليست سياسية، وإنما يحتمها القانون الدولي الإنساني، مؤكداً ضرورة التصرف بشكل مختلف عما هو قائم، لتغيير الواقع الذي يوجد فيه عمال فلسطينيون ما زالوا يعملون في المستعمرات، وتابع: أصبح هناك ما هو أخطر، وهو أن بعضاً من الرأس المال الفلسطيني يعمل هناك أيضاً، وهو الأمر الذي يجب تحريمه.

ودعا القذوة إلى عدم الخلط ما بين الانضمام إلى عضوية المنظمات الدولية المتخصصة التي تحتاج إلى تصويت، على اعتبار كل تصويت يعزز المركز القانون لدولة فلسطين، وبين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلقي علينا مسؤوليات في أغلب الأحيان نحن لا نستطيع القيام بها.

وقال: إن استقالته من اللجنة المركزية لحركة فتح لا رجعة عنها. ونفى ما نسب إليه من تصريحات في بعض الصحف خلال اليومين الماضيين، مشيراً إلى أن موقفه من الاستقالة واضح ومكتوب في سطر ونصف ويبقى ملزماً له.

وأشاد بالمواقف الإيجابية التي عبرت عنها تصريحات بعض أعضاء اللجنة المركزية على خلفية استقالته، رغم أنها لا تغير شيئاً في جوهر موقفه، مؤكداً أنه ملتزم بالاستقالة التي سوف تبحثها الهيئات القيادية لحركة فتح، وأنه لا يزال ينتمي إلى هذه الحركة العظيمة، ويكن لها الاحترام، كما يعتر بهذا الانتماء.